11-05-2021

العدد: 3223

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of palestine refugees in Syria

الشمال السوري.. وقفة تضامنية مع القدس ونصرة للمسجد الأقصى

- مجموعة العمل.. ٩٣٪ من أهالي مخيم اليرموك تعرضت منازلهم للنهب والتعفيش
- شاب من أبناء مخيم النيرب يقع فريسة الاحتيال والنصب
- الأمن السوري يواصل إخفاء الفلسطيني "غسان عزت البريقي"
- مصير مجهول ينتظر اللاجئين السوريين المطرودين من الدنمارك

آخر التطورات

شارك عشرات الفلسطينيين المهجرين في مخيمي دير بلوط والمحمدية شمال سورية، يوم أول أمس الأحد، في وقفة تضامنية مع القدس وسكانها، ونصرة للمسجد الأقصى.

وحمّل المشاركون في الوقفة الاحتجاجية سلطات الاحتلال الإسرائيليّة المسؤوليّة عمّا يحصل من تهجيرٍ في القدس، موجهين تحية إكبار للمرابطين في القدس وحي الشيخ جرّاح، مطالبين الأمة العربية والإسلامية والمجتمع الدولي بتحملهم مسؤولياتهم تجاه مدينة القدس وما يحدث فيها من تهويد وقمع وحشي بحق سكانها العرب.

هذا وتشارك العائلات الفلسطينية المهجرة إلى دير بلوط في اغلب المناسبات الرافضة للاحتلال والداعية للتمسك بالأرض، رغم الظروف الصعبة التي تعيشها هذه العائلات، نتيجة نقص الموارد وشح المساعدات، وتخلي "الأونروا" عن مسؤولياتها تجاههم.

في سياق مختلف أظهرت نتائج الاستبيان الإلكتروني الذي أجرته مجموعة العمل حول إعادة إعمار مخيم اليرموك في محاولة منها لاستمزاج الرأي العام لأبناء مخيم اليرموك، وما جرى فيه من أحداث وتطوّرات منذ استعادة سيطرة السلطات السورية عليه، أن 93,2 % من المشاركين قد تعرضت منازلهم لعملية التعفيش "نهب الأثاث والأبواب والشبابيك والأسلاك الكهربائية وغيرها. إلخ"، فيما نجا فقط 6,7٪ من المنازل من ذلك.

كما كشف التقرير التوثيقي الذي أصدرته مجموعة العمل من أجل فلسطينيي يوم 6 أيار/ مايو الجاري أن الأوضاع العامة التي يعاني منها النازحون من أهالي مخيم اليرموك عن منازلهم

تدفعهم باتجاه الرغبة الملحة للعودة إلى منازلهم وممتلكاتهم رغم الدمار الكبير الذي تعرّض له وحالة التعفيش والنهب التي طالت الأملاك العامة والخاصة، ورغم العجز الكبير وعدم القدرة على إعادة الإعمار بشكل ذاتي، والحاجة الملحة للدعم المالي من قبل الحكومة السورية والسلطة الفلسطينية والأونروا.

وكان عناصر النظام السوري قاموا بسرقة ونهب منازل المدنيين في مخيم اليرموك والأحياء المجاورة التي سيطر عليها النظام يوم 21 أيار / مايو 2018، في ظاهرة ما بات يُعرف بالتعفيش.

بالانتقال إلى حلب أفادت مصادر خاصة لمجموعة العمل أن أحد اللاجئين الفلسطينيين من أبناء مخيم النيرب بحلب -نتحفظ عن ذكر اسمه لدواعي أمنية - تعرض يوم أول أمس الأحد لعملية احتيال ونصب، وذلك بعد أن قام بتصريف 300 $ من أجل دفعهم لمصرف سورية المركزي في حلب، بهدف تجديد وثيقة سفر شقيقته المتواجد في ألمانيا .

وأشارت مصادرنا أن الشاب اكتشف أنه وقع ضحية للنصب عند ذهابه إلى مصرف سورية المركزي بحلب من أجل إيداع 300 $ وهو المبلغ الذي تطلب إدارة الجوازات إيداعه في البنك المركزي كرسوم مالية للمواطنين المغتربين السوريين ومن في حكمهم ممن يريدون تجديد جوازات سفرهم ويتم دفعه الى البنك المركزي، حيث أخبره موظف البنك أن هناك 200 دولار مزورة وأن عليه استبدالها بعملة سليمة .

ويعاني الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين السوريين الذين اضطروا للخروج من سورية من مصاعب كبيرة في تجديد وثائق سفرهم السورية، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف التجديد من جهة وصعوبة الإجراءات من جهة أخرى.

وتعتبر وثيقة السفر سارية المفعول هي شرط أساسي لحصول فلسطينيي سورية على الإقامات في معظم البلدان التي لجأ لها فلسطينيو سورية.

في ملف الانتهاكات والإخفاء القسري يواصل النظام السوري اعتقال اللاجئ الفلسطيني "غسان عزت البريقي" للسنة الخامسة على التوالي دون معرفة مصيره، حيث اعتقله عناصر حاجز الأمن السوري في درعا يوم 2016/9/25، وهو من أبناء بلدة المزيريب، دون أن يعرف سبب اعتقاله.

يشار إلى أن مجموعة العمل تتلقى العديد من الرسائل والمعلومات عن المعتقلين الفلسطينيين، ويتم توثيقها تباعاً على الرغم من صعوبات التوثيق في ظل استمرار النظام السوري بالتكتم على مصير المعتقلين وأسمائهم وأماكن اعتقالهم، ووثقت المجموعة حتى الآن (1797) معتقلاً فلسطينياً في سجون النظام السوري منهم (110) نساء.

إلى ذلك أكدت صحيفة "ذا غارديان" البريطانية، أن قرار السلطات الدنماركية تجريد لاجئين سوريين من تصاريح الإقامة لوجود مناطق "آمنة" في بلادهم، أذهل السوريين في الدنمارك، الذين لديهم "أسباب كثيرة للخوف من العودة إلى ديارهم."

وقالت الصحيفة في تقرير، الأحد، إن الحرب لا تزال مستعرة في أجزاء من سوريا، كما أن أجهزة النظام الأمنية، التي لاحقت الناشطين منذ 2011، لا تزال موجودة، إضافة إلى أن الاقتصاد في حالة من السقوط الحر، ما يجعل من الصعب على العائدين العثور على عمل أو إطعام أسرهم.

وأضافت أنه "بالنسبة للعديد من السوريين الذين فروا من معاقل المعارضة حول العاصمة، هناك سبب ملح آخر لعدم العودة"، إذ "أدت الحرب والإجراءات التي قامت بها الدولة السورية

إلى تشريدهم فعلياً، من خلال خطط الهدم وإعادة التطوير لأحياء دمشق التي كانوا يعيشون فيها ذات يوم."

وكانت الدنمارك شرعت منذ نهاية يونيو 2020 في عملية واسعة النطاق لإعادة النظر في كل ملف من ملفات 461 سوريا من العاصمة السورية على اعتبار أن "الوضع الراهن في دمشق لم يعد من شأنه تبرير منح تصريح إقامة أو تمديده"، وهذا أول قرار من نوعه لدولة في الاتحاد الأوروبي.